سياسة التحطيم النفسي الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين

عواد الاسطل

تشكل سياسة التحطيم النفسي، التي اتبعتها سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري، مع مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، بعداً هاماً، من أبعاد الاستراتيجية الاسرائيلية للتأثير في اتجاهاتهم السياسية، ليس فقط عن طريق ما يمكن ان يقود اليه هذا البعد من تأثير في أطرهم المرجعية، وروحهم المعنوية، وادراكهم السياسي، علاوة على تأثيره القسري في سلوكهم، بل، ايضاً، عن طريق ما يمكن ان يتضمنه من امكانات تساعد على انجاح الاستراتيجية الاسرائيلية في هذا المجال، في بعديها الاقتصادي والسياسي *، كممهدة لهما احياناً، ومساندة لهما احياناً اخرى، ومستكملة لنواحي النقص فيهما من ناحية اخيرة، وذلك من اجل استكمال ضرب الاسس المساعدة في تبلور «موقف ثوري» بين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، وضرب الاساس المعنوي المساعد في التبلور «الكياني» الاستقلالي بينهم، وصولاً بهم الى حال من الانهيار الكلي والتخلي عن ارادة الصراع.

وفي استخدامها للاساليب النفسية في الصراع، فان سلطات الحكم الاسرائيلي العسكري، لم تنطلق من فراغ. فأمامها خبرة تعامل الحركة الصهيونية مع المجتمع العربي الفلسطيني في فترة الانتداب البريطاني، وخبرة الحكم الاسرائيلي العسكري لبقايا المجتمع الفلسطيني الذي ظل تحت السيطرة الاسرائيلية منذ العام ١٩٤٨، (ألغي العام ١٩٦٦)، وامامها، ايضاً، التقارير القائمة على المعالجة الاجتماعية، العلمية، لا سيما السلوكية منها، والتي وضعها مختلف علماء الاجتماع الاسرائيليين عن اوضاع مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، ولمواقفهم النفسية، اثر قيامهم بدراساتهم الميدانية لهذا المجتمع بعد الاحتلال الاسرائيلي[1].

سارت سياسة التحطيم النفسي الاسرائيلية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة في ثلاثة خطوط أساسية: إضعاف الثقة في ذاتهم القومية، وتفتيت وحدتهم الوطنية، وتبديل قناعاتهم

* يشير البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الاسرائيلية، في هذا المجال، الى عملية الخنق الاقتصادي، بينما يشير البعد السياسي إلى عملية الاحتواء السياسي.

شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٠ ـ ١٦١، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٦